

نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد لـ «الميثاق»:

لسنا مترددين وهناك إرادة سياسية قوية لإنجاح عملنا

البناء المؤسسي استغرق وقتاً طويلاً ومازال أمامنا التعديلات القانونية نواجه ممانعة ومماطلة.. وهناك من يستشير الهيئة حول سلامة إجراءاته



حوار/ عبد الولي المذابي

■ آمال كبيرة ارتبطت بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد التي أعلن عن إنشائها قبل سنتين وسط تهليل إعلامي وتأييد شعبي ورسمي، وجاءت التصريحات محملة بالكثير من التفاؤل والتوقعات الايجابية، وها هي الامال تتحول الى أسئلة كبيرة صئتها الانتظار للمضاجات التي ستقدمها الهيئة، وبالأحرى رموز الفساد الذين بالغوا في انتباهاتهم للمال العام، جهاراً نهاراً دون أن يتعرضوا للعقاب أو حتى التأنيب، وكان المتوقع أن تقدم الهيئة نفسها من خلال قضايا الفساد الكبرى، إلا أن ظروفاً خاصة بالهيئة حالت دون ذلك.. تفاصيلها ومواضيع أخرى في هذا اللقاء مع نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الدكتورة بليغيس أبو أصعب.. فيما يلي نصه..

طالبنا بإلغاء الحصانة عن النواب فلا يوجد أحد فوق القانون

عملنا يعتمد على شركاء ولن نكون بديلاً لأي جهاز آخر

هل أنتم راضون عن أداء الهيئة بعد سنتين من إنشائها؟
- راضون إلى حد ما.. ولكن الهيئة استغرقت وقتاً طويلاً في التأسيس وعملت في مجالين متوازيين وهما البناء التنظيمي والمؤسسي وتتضمن وضع اللوائح التي تنظم عمل الهيئة وإيجاد كادر يساعدها في إنجاز مهامها وإيجاد مقر دائم للهيئة وإيجاد البنية التحتية للشكاوى وكل ما يختص بالبناء المؤسسي، والمجال الثاني يتعلق بتفعيل قانون مكافحة الفساد.

هل يمكن القول بأنه أصبح هناك نشاط ملموس لأداء الهيئة بعد سنتين من إنشائها؟
- بالطبع هناك أنشطة ملموسة للهيئة.. في قطاع التحري والتحقيق مثلاً لدينا آلية لتلقي الشكاوى والبلاغات وإدارة متخصصة.. قد يأتي الشخص بنفسه لتسليم الشكاوى أو البلاغ أو يبعثها بالفاكس وطرق عدة، والهيئة بحسب القانون تحفظ للشكاوي حق البلاغ وتوفر له الحماية والسرية إذا طلب ذلك.

المرام كان لديه آمال وتطلعات كبير معقودة على الهيئة التي أعلن عن إنشائها بعد تهليل إعلامي كبير.. الآن هناك خيبة أمل لدى المواطنين.. ما تلصق ردد الأعمال؟
- استطعنا القول: بأن سقف التوقعات من المواطنين إزاء عمل الهيئة كان عالياً جداً، فندفقت الكثير من الشكاوى والبلاغات إليها ولكن عندما برسناها وجدنا أن الكثير منها لا يدخل ضمن اختصاص الهيئة ولا يندرج تحت مفهوم الفساد، والهيئة لا يمكن أن تكون بديلاً لإجهزة أخرى.. نحن نقوم بمشاكل الشكاوى للناك من أنها ضمن اختصاصها، وما نون ذلك تحصيل الشكاوى والتشكي على جهة الاختصاص، ولكن أعتقد أننا قطعنا أشواطاً كبيرة في مكافحة الفساد، وهناك الكثير من القضايا التي تم إحالتها إلى النيابة لإصدار قرارات الاتهام بشأنها.

ماذا لا يكون هناك جهة تتولى القضية من البداية حتى النهاية؟
- هذا من ضمن المواضيع المطروحة على النيابة ومجلس القضاء وتنوع الخرج بنتائج جيدة ومبشرة.
هل يحق للهيئة إصدار توصيات بعدم تعيين القاسدين في مناصب جديدة إذا ثبت تلصقهم بالمال العام؟
- هذا من ضمن اجندة الهيئة بطبيعة الحال.. لا بد أن يلقى عملك الكثير من المقاومة والضغوطات.. هل بدأت تشعرين بذلك؟
- حتى الآن تلقي استجابة من الجهات التي تنزل إليها.. في البداية يكون هناك بعض الممانعة من جهات إعطائنا بعض المعلومات، وتأتي أحياناً من جهل البعض بقانون مكافحة الفساد، وما منهج من صلاحيات للهيئة، هناك قضية منشأة (جيف) تعاملت معها الهيئة واستطاع الطرف الآخر الحصول على حكم قضائي في ثلاثة أيام بعدم اختصاص الهيئة بالقضية، ولكن بعد استأنفت

صحة المعلومات، ماذا لا يكون هناك جهة تتولى القضية من البداية حتى النهاية؟
- هذا من ضمن المواضيع المطروحة على النيابة ومجلس القضاء وتنوع الخرج بنتائج جيدة ومبشرة.
هل يحق للهيئة إصدار توصيات بعدم تعيين القاسدين في مناصب جديدة إذا ثبت تلصقهم بالمال العام؟
- هذا من ضمن اجندة الهيئة بطبيعة الحال.. لا بد أن يلقى عملك الكثير من المقاومة والضغوطات.. هل بدأت تشعرين بذلك؟
- حتى الآن تلقي استجابة من الجهات التي تنزل إليها.. في البداية يكون هناك بعض الممانعة من جهات إعطائنا بعض المعلومات، وتأتي أحياناً من جهل البعض بقانون مكافحة الفساد، وما منهج من صلاحيات للهيئة، هناك قضية منشأة (جيف) تعاملت معها الهيئة واستطاع الطرف الآخر الحصول على حكم قضائي في ثلاثة أيام بعدم اختصاص الهيئة بالقضية، ولكن بعد استأنفت

كثير من الشكاوى التي تصلنا لا تندرج ضمن قضايا الفساد

الهيئة وكانت النتيجة لصالحها، وإن القضية ضمن اختصاصها بحسب قانون مكافحة الفساد الذي يدخلها بحق التحري والتحقيق في قضايا الفساد، وما زالت القضية مستمرة، وبالتالي سوف تواجه الكثير من المقاومة لعلنا، لأن مكافحة الفساد ليست مسألة سهلة.

يقول البعض إن ممارسات البلاغ حتى من يعاون قصر النظر، وصارت تعلن عن نفسها.. أين أنتم من كل ذلك.. وهل ستبدون بمحاربة الفساد الظاهر أم ستعودن الى الاستراتيجيات؟
- نحن الآن نسير في الاتجاهين.. وأي عمل بدون استراتيجية وخطط منظمة سيكون عملاً عشوائياً في الأخير، نحن نعمل وفق إجراءات علمية ومنهجية صحيحة لمكافحة الفساد.. ولذا ففتحنا عمل في الاتجاهين وندرس الكثير من القضايا المهمة يومياً.. قد تكون من الناحية الإعلامية غير كافية، ولكن على إيصال المعلومات للناس على دور الإعلام في أعمال، وهنا لابد من التاكيد على جيل الأعلام في متابعة قضايا الفساد وعمل الهيئة فهناك الكثير من القضايا الآن في طور التحري والتحقيق والمتابعة القضائية ولا أحد يعرف.

إنشاء مدونة

هل تعتقدون في عملكم على الرقابة اللاحقة فقط أم هناك عمل قبلي وقائي؟
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تعمل بشكل متوازٍ وفق ثلاثة رؤى الأوية من الفساد والثالثة التحقيقية والنسبية بأضرار الفساد، وقد استطاعت الهيئة وقاية المال العام من الكثير من قضايا الفساد من خلال تدفق الاتصالات على الهيئة من جهات عدة للاستشارة والسؤال عن سلامة الإجراءات التي يتخذونها في لا يدخلوا في المحظور، وهو مستوى جيد من الوعي يساعدها في عملنا ويساعد الآخرين على تجنب المخالفات.

وما نكرت لدينا مشروع كبير لتعديل التشريعات والقوانين المتعارضة مع قانون مكافحة الفساد.. وتعديل القانون نفسه فيما يتعلق بتعريف الفساد.. فهناك تناقض بين المادة (٢) والمادة (٣) من قانون مكافحة الفساد.. حيث صفت المادة (٣) الكثير من الجرائم كجرائم فساد وهي لا تندرج تحت مفهوم الفساد، وبالتالي جاء قراراً من الهيئة فيتم التعامل معها عبر قطاع المناقصات والمزايدات بالهيئة، وعموماً قضائياً المتناقصات عادة ما تكون نظماً من قبل الطرف الذي لم يحصل على المناقصة، وفي اجتماع الهيئة الأخير ناقشنا ثلاث قضايا من هذا النوع ولم نثبت صحة الإجراءات.. على العكس كانت الإجراءات مستوفاة ومكتملة، وبالتالي اغلقت ملفات هذه القضايا.

لماذا لم نسمع حتى الآن بقضية فساد كبيرة تعاملت معها الهيئة؟
- إن الإعلام ضعيف في تعامله مع الهيئة.. صحفية «الميثاق» لأول مرة تأتي إلينا وتحري لقاء حول مواضيع الفساد.
سبق وأن جاءت «الميثاق» وأجرت لقاء مع رئيس الهيئة ولم يتغير شيء، إلى الآن؟
- استطعنا تقارير حول القضايا التي تعاملنا معها وما أجرته الهيئة منذ نشأتها.
أعطينا تقارير وقضايا وأسماء وأرقاماً ونحن مستعدون للتحري بدون تحفظ.. وساعتير هذا مخطأ لسؤالنا التالي.. هل نشحون عن قضايا الفساد أم تنتظرون حتى تأتي اليك؟
- نحن نعمل بالأكبرين.. تتلقى البلاغات والشكاوى، ونبحث عن القضايا إذا ارتأينا أن جهة ما تحتاج إلى النزول الميداني بناء على تقارير رسمية أو بلاغات صحفية.. فنفضّل للنزول إلى الجهة، وادماً الهيئة تنزل بشكل مفاجئ أو مباغت للناك من

الاقصادية والاجتماعية داخل البلد.. هناك خلخلة في القيد الاجتماعية.. كان الناس ينظرون الى الفساد بازرء واحترقار.. أما الآن فقد أصبح الفاسد هو الشاطر (أحمر العين) لأنه استطاع أن يكون ثروة في فترة قصيرة، ولذا فقد شكّلت التوعية بأضرار الفساد الركن الثالث لعملها، فإذا استنعتنا توعية الناس بأن الفساد يضر بالتنمية ومستقبل البلد فلاشك أنهم سيكونون عوناً في مكافحة الفساد، ونحن نعمل في هذا الاتجاه عبر قطاعين هما قطاع الإعلام وقطاع المجتمع المدني، وقد بدأنا بتفتيح عدد من البرامج في هذا المجال منها برنامج بمشاركة ٢٣ منظمة تعمل في مختلف محافظات الجمهورية للتوعية بمخاطر الفساد، وايضا قطاع الإعلام بالهيئة يصد تنفيذ حملة إعلامية موسعة للتوعية بمخاطر الفساد، تتضمن فلاشات تلفزيونية ورسوماً توعوية في مختلف الوسائل الإعلامية بالإضافة إلى رفع مستوى التثقيف مع الأعلام لكي يكون شركاء أساسياً في مكافحة الفساد مع الهيئة والتعريف بما يتم تنفيذه في هذا المجال.. الهيئة لا تستطيع العمل بمفردها، يجب أن تكون هناك شراكة مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والقضاء والنيابة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

ما الذي يتقص عملكم في الهيئة؟
- نشحنا إلى بناء قدرات.. نحتاج إلى كوادر مؤهلة قادرة على التعامل مع مثل هذه القضايا.. نحن الآن بصدد تدريب كادرنا في الكثير من المجالات، بعد أن استكملنا جميع الهيئات في إطار منظومة الهيئة.

استقلالية تامة

ماذا عن استقلالية الهيئة.. ما الضمانات المتوفرة لديكم؟
- الهيئة تعمل باستقلالية كاملة.. واستطعنا أن أعلن ذلك بقوة.. الاستقلالية تعني أن نعمل على قضايا دون أن نترقب بجهات أخرى قد تؤثر سلبياً على عملها.
لا يمكن أن نعمل الهيئة بمعزل عن شركائها في المجتمع.. الجهاز الإداري للرقابة والمحاسبة أنشئ منذ التسعينيات ولديه خبرات وكوادر مؤهلة في مجال مكافحة الفساد وتعتبره شركاء أساسياً في مكافحة الفساد، ونحن نعمل في هذا المجال بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والفرق بين عمل اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد السابقة وبين الهيئة الوطنية العليا الحالية.. إذا كانت استقلالية الهيئة؟
- نحن نتحدث عن آلية مكافحة الفساد وليس عن جهة تحمل محل جهة، وكلما تعاونت الأجهزة المعنية استطعنا أن نصل إلى نتيجة.. نحن لا نستطيع القول بأن الهيئة جاءت بدلاً عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.. وهناك مهام مناظرة بكل طرف.

ولكن جهاز الرقابة والمحاسبة جهاز معلومات وليس لديه صلاحيات قضائية ويترقب استقلالية الهيئة.. ماذا لا يتعامل مع هذا الوضع؟
- أنا أضم صوتي إلى صوتكم في هذه النقطة ولكن عملاً يعتمد على شركاء، وقد لا يكون هناك تعاون كبير ومنهم من الهيئة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ولكنه لديه العديد من الصلاحيات والهيئة في الجهة الرسمية للنوط بها مكافحة الفساد، ويجب على جميع الجهات التعامل معها على هذا الأساس، ولكننا نحاول أن نبني شراكة ولا نحاول أن نحل محل أي جهاز آخر.

ما الأعمال التي تنفذها الهيئة حالياً؟
- لدينا لجان مكلفة بإعداد تقارير وزارة الخدمة المدنية فيما يتعلق بالبرجات الوظيفية واختلالات عملية التوظيف ونحن بانتظار التقرير النهائي وهناك لجنة مكلفة بنزول ميداني إلى وزارة التعليم العالي حول توحيد آلية البعثات، وهناك الكثير من الاختلالات في نظام الانتعاش، وهناك الكثير من قصص العهد المالية لدى المحققين والتفانيين في الخارج، وديانا مع الوزارة برنامجاً لتصفية تلك العهد، وتصلنا تقارير يومية من الوزارة بهذا الشأن، ومن يمتنع عن تصفية العهد سيتم إحالته إلى النيابة والقضاء، وهناك مشاكل في تعدد مصادر الانتعاش، وسيدعم عمل دائرة مستديرة مع كافة الجهات المعنية لبحث هذا الموضوع.

لدينا أيضاً نزول ميداني إلى وزارة النفط لمعرفة الإشكالات التي تعاني منها الوزارة خاصة بالنسبة للعقود التي تبرمها مع الشركات المتكيفة، وليس الغرض فقط كشف الفساد وإنما تصحيح الإجراءات أيضاً لكي تضمن عدم تكرار ممارسات الفساد، ودينا على التقارير التي تستلنا سترقر ما هي الإجراءات التي سيتم اتخاذها.
إلى أي مدى تمكين على الإعلام في مكافحة الفساد؟
- الإعلام شريك أساسي مع الهيئة، ومن خلاله يمكن إيصال رسالتنا إلى كل بيت وكل فرد في المجتمع، وما نتمناه على الإعلام أن يكون دقيقاً في تحري المعلومات التي تستعيرها بلاغات رسمية للهيئة.

مشاريع «الزعران» الفاشلة



عبد القوي العشاري

■ في ٢٢ مايو عام ١٩٩٠م ونحن زفر علم الوحدة على السارية في عدن الحبية لم أجد حينها ما أعبر به عن فرحتي سوى أن أقوم بوجهن أصبغى لاكتب ذلك اليوم على الحائط نكري:

ولهذا فعندما كانت تلك المزايدات في عام ١٩٩٤م كان خوفي شديداً ونبيض قلبي يتزايد حتى كانت اللحظة التي أنهزم فيها دعاء الورد والانفصال لأن من قادهم عملاء سعوا إلى طمس تاريخ بعضهم في قاموس الوحدة.

النهزموا في كيدهم ولهم وحقدهم والشيطان أنفسهم بالصا بالانفصام الشخصي والمجسد (بالأنا).
واليوم وبعد ١٩ عاماً من تحقيق حلم الوحدة المباركة ونظراً لأنه لم يتم فيها أية جرعة نموية من الجرع التي اعتاد بعضهم على تنفيذها ضمن برنامجها السياسي للتخلص من رفاقه وإن الدولة قد اجتهدت في هذه الفترة أي من عام ١٩٩٤م إلى اليوم نحو البناء ومعالجة أثار الحروب، والصراعات المدنية والتأميم للأموال والممتلكات الشخصية، واتجه المواطنون نحو البناء وتعبؤص ما فاتهم من حرمان.. اليوم عاد (الزعران) دعاء الورد والانفصال من جديد، عادوا ليلققوا حياة المواطنين من خلال التباي عليهم مستغلين الميشتيات التي استخدموها في الماضي للتصفيات والسحل للأبرياء والعلماء.. هم لا يحبون القانون بل ينفذون اجندة خارجية تدعو إلى عرقلة مسيرة البناء، لتظل اليمن في دوامة الصراع متخلفة عن مواكبة التقدم الحضاري وتعويض المواطن عما لحقه من معاناة الماضي الشمولي.

وهنا ادعو الحكومة إلى مواصلة جهودها في عملية البناء الاقتصادي والبحث عن موارد مالية جديدة لتفرد خزينة الدولة لتسكينها من رفع مستوى معيشة المواطنين، ولا ينبغي الإنجرار وراء الحجج الواهية التي يحاول البعض الهاء الدولة بها، بل يجب أن يكون القانون هو الفيصل والحكم في مساقبة كل متجاوز للدستور والقوانين والتعامل مع الدول التي لديها عناصر من الذين يناصبون العداء للوحدة تعاملاً واضحاً مع سرعارة الاحترام المتبادل لسيادة الدولتين خاصة ونحن في بلد ديمقراطي ولا مبرر للمتقولين على اليمن وسادتها وكيانها الحدودي. وعلى الجهات المختصة الكشف عن يقف وراء هذه العناصر ومخططاتها التامرية ليكون الشعب على علم بمن يقف ضد مصالحهم.

مقتنيات العلاقات العامة بالمؤسسة العامة للتأمينات

معنا تأمينون.. تعالوا معنا أعزاءنا في المهجر إلى حيث الأمان والضمان تعالوا معنا اذا كان مبتغاكم الاطمئنان.. تعالوا إلى حيث التأمينات الاجتماعية

ما المعوقات التي أدت إلى تأخير عمل اللجنة.. وهل مازالت قائمة؟
- هناك معوقات كبيرة أمام عمل الهيئة، أهمها أن البناء المؤسسي والتنظيمي استغرق جيداً كبيراً حتى استطاعت الهيئة أن تستقر بهذا الشكل ويكون لها لوائح ونظم تسير عملها، الموضوع الآخر هو وجود تعارض بين قانون مكافحة الفساد وبين قوانين أخرى، والهيئة عاكسة الآن على تعديل هذه التشريعات والقوانين، مثل قانون شغالي المناصب العليا في الدولة الذي ينص على أنه لا يمكن إحالة نائب وزير فما فوق للمحاكمة إلا بموافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب وقصة حزبية من أجل أن تضبط هذا المسؤول وهذا يتعارض مع قانون مكافحة الفساد، وقد رفعت الهيئة بمقترح تعديله، أيضاً هناك تعديلات مستورية مطلوبة مثل إلغاء الحصانة لأنه لا يوجد أحد فوق القانون.

معوقات

لدينا أيضاً مشروع لتعديل قانون العقوبات حيث لا يوجد فيه مواد تجرم من يمارس الفساد أو نصوص عقابية، وقد اقترحت الهيئة تعديل مواد في هذا القانون ورفعها إلى مجلس النواب لكي ندرج ضمن جدول أعماله القادم، ولتزال هناك معوقات تعترض أداء الهيئة، ولكن أدور الإشارة إلى أن هناك إرادة سياسية قوية لإنجاح عمل الهيئة.

دعم الرئيس

رئيس الجمهورية أكد في أكثر من مناسبة دعمه للهيئة ووعده بتدليل كافة الصعوبات أمامها.. ماذا أنتم مترددون؟
- لسنا مترددين.. ولدينا ما إنجزناه وقطعنا أشواطاً كبيرة والقضايا التي رفعناها موجودة في قرارات الاتهام، هذا عمل النيابة.
هل معنى هذا أن اجرة مكافحة الفساد ستظل مجرد اجرة معلومات وإعداد تقارير بنتهي دورها.. وما الفرق بين الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد واللجنة السابقة؟
- نحن نبحث هذا الموضوع مع النيابة العامة ولا نريد للقضايا أن تنكس.. نريدنا أن نخرج إلى النور.. هناك الآن مجموعة من الأفكار والآليات نتبناها مع مجلس القضاء الأعلى نتوقع خروجها في اتفاق مكتوب يوقع عليها قريباً، ومن شأنها تسير قضايا الهيئة دون توقف.

هل تعتقدون في عملكم على الرقابة اللاحقة فقط أم هناك عمل قبلي وقائي؟
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تعمل بشكل متوازٍ وفق ثلاثة رؤى الأوية من الفساد والثالثة التحقيقية والنسبية بأضرار الفساد، وقد استطاعت الهيئة وقاية المال العام من الكثير من قضايا الفساد من خلال تدفق الاتصالات على الهيئة من جهات عدة للاستشارة والسؤال عن سلامة الإجراءات التي يتخذونها في لا يدخلوا في المحظور، وهو مستوى جيد من الوعي يساعدها في عملنا ويساعد الآخرين على تجنب المخالفات.

